

تحرك عاجل**أحكام مشددة ضد زوجين مسجونين جوراً**

في 5 مارس/آذار 2023، أصدرت إحدى محاكم الطوارئ حكماً بالسجن لمدة 10 سنوات على عائشة الشاطر، وحكماً بالسجن لمدة 15 سنة على زوجها المحامي محمد أبو هريرة. وقد أُدين الاثنان بناءً على تهم زائفة تستند إلى انتماءات أسرتهم وممارسة حقوقهما الإنسانية سلمياً، وذلك إثر محاكمة فادحة الجور. وقد عرّضت السلطات المصرية عائشة الشاطر للتعذيب، باحتجازها قيد الحبس الانفرادي المطوّل، وحرمانها من الحصول على الرعاية الصحية الكافية لوضعها الصحي الحرج. كما مُنع الزوجان من تلقي أي زيارات عائلية طيلة ما يزيد عن أربع سنوات. وقد تصاعدت أيضاً مخاوف على سلامة محمد أبو هريرة مع ورود أنباء مقلقة عن تعرضه للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة في سجن بدر 3 حيث يُحتجز.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

الرئيس عبد الفتاح السيسي

مكتب الرئيس

قصر الاتحادية

القاهرة، جمهورية مصر العربية

البريد الإلكتروني: p.spokesman@op.gov.eg

تويتر: [@AlsisiOfficial](https://twitter.com/AlsisiOfficial)

فخامة الرئيس

تحية طيبة وبعد ...

في 5 مارس/آذار 2023، أصدرت إحدى محاكم أمن الدولة طوارئ حكماً بالسجن لمدة 10 سنوات على عائشة الشاطر، ابنة خيرت الشاطر، أحد كبار قيادات جماعة الإخوان المسلمين، وبالبالغة من العمر 42 عامًا، وحكماً بالسجن لمدة 15 سنة على زوجها المحامي محمد أبو هريرة، بعد إدانتهم بتهم زائفة ترجع إلى عملهما في مجال حقوق الإنسان ومعارضتهما السلمية. كما أدانت المحكمة عزت غنيم، مؤسس التنسيقية المصرية للحقوق والحريات، وهي جماعة حقوقية؛ ومحامية حقوق الإنسان هدى عبد المنعم و26 آخرين، وحكمت عليهم بالسجن

لمدد تتراوح بين خمس سنوات والسجن المؤبد، بينما قضت ببراءة متهمه واحدة. وأمرت المحكمة أيضًا بإدراج المتهمين الثلاثين المدانين في "قائمة الإرهاب"، مما يعني التحفظ على ممتلكاتهم ومنعهم من السفر وخضوعهم لمراقبة الشرطة لمدة خمس سنوات بعد انقضاء عقوبة السجن. واتسمت محاكمة هؤلاء الأشخاص، المعروفة في وسائل الإعلام المصرية باسم "قضية التنسيقية المصرية"، والتي بدأت في 11 سبتمبر/أيلول 2022، بالجور الفادح، حيث حُرم المتهمون من حقهم في إعداد دفاع كافٍ، وفي عدم الإدلاء بأقوال تجرمهم، وفي إجراء مراجعة حقيقية لقضيتهم أمام محكمة أعلى. وبعد قضاء أكثر من أربع سنوات رهن الاحتجاز الاحتياطي الذي ينطوي على انتهاكات، وُجِهت إلى المتهمين عدة تهم، في أغسطس/آب 2022، من بينها العضوية في جماعة إرهابية (جماعة الإخوان المسلمين) وتمويلها ودعمها، ونشر "أخبار كاذبة" عن انتهاكات حقوق الإنسان على أيدي قوات الأمن من خلال صفحة التنسيقية المصرية للحقوق والحريات على موقع فيسبوك. ويُذكر أن أحكام محاكم أمن الدولة طوارئ نهائية ولا يمكن استئنافها.

وتعاني عائشة الشاطر من فقر الدم اللاتنسجي، وهو مرض نادر وخطير يؤثر على الدم، وتُحتجز في عيادة سجن النساء بالقنطرة منذ ديسمبر/كانون الأول 2020، حيث ترفض السلطات نقلها إلى مستشفى مجهزة بما يكفي من المعدات خارج السجن لتلقي العلاج المتواصل الذي تحتاجه بمتابعة طبيب اختصاصي. ويُحتجز محمد أبو هريرة في سجن بدر 3، حيث تتوفر أدلة واقية عن تعرض السجناء فيه لانتهاكات. ومنذ اعتقال عائشة الشاطر ومحمد أبو هريرة في نوفمبر/تشرين الثاني 2018، حرمتها السلطات من تلقي زيارات، ومنعت عنهما أي نوع من التواصل مع أسرتهما ومحاميهم، سواء كتابةً أو هاتفياً. وتُعتبر هذه المعاملة التي يتعرضان لها انتهاكاً لمبدأ الحظر المطلق للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة.

وبناءً على ما سبق، نحث فخامتكم على أن تضمّنوا الإفراج عن عائشة الشاطر ومحمد أبو هريرة وغيرهم ممن أُدينوا في قضية التنسيقية المصرية للحقوق والحريات على الفور وبدون شرط أو قيد، وكذلك إلغاء قرارات الإدانة والأحكام الصادرة ضدهم، حيث أن مرجعها الوحيد هو ممارستها السلمية لحقوقهم الإنسانية أو معارضتهم السلمية. وريثما يُفرج عنهم، ندعو فخامتكم إلى أن تضمّنوا إتاحة جميع السبل أمامهم للتواصل مع عائلاتهم ومحاميهم، وتوفير إمكانية الوصول إلى الرعاية الصحية الكافية لهم، بما في ذلك الرعاية خارج السجن.

وتفضلوا سيادتكم بقبول وافر الاحترام والتقدير.

معلومات إضافية

اعتُقلت عائشة الشاطر وزوجها محمد أبو هريرة، في 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2018، بمنزلهما في مدينة نصر

بالقاهرة. وعلمت منظمة العفو الدولية أن عائشة الشاطر تعرضت للإخفاء القسري لمدة 20 يومًا، واحتُجزت خلال تلك المدة بالمقر الرئيسي لجهاز الأمن الوطني في حي العباسية بالقاهرة، وتعرضت للضرب والصدمات الكهربائية. وفي 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2018، مثلت أمام نيابة أمن الدولة العليا، حيث أمر وكلاء النيابة بحبسها الاحتياطي على ذمة التحقيقات بشأن اتهامات تتعلق بالإرهاب. وقبل اعتقالها، أدلت برأيها عبر حسابها على فيسبوك بشأن انتهاكات حقوق الإنسان في مصر، بما في ذلك حالات الاختفاء القسري وأعمال التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة. وكان زوجها المحامي محمد أبو هريرة يمثل قانونيًا المحتجزين الذين يُشتبه بعضويتهم في جماعة الإخوان المسلمين، قبل أن يُعتقل. وبعد اعتقاله، احتُجز في مكان لم يُفصح عنه لما يقرب من أربعة أشهر، تعرّض خلالها لتهديدات وللضرب في رأسه بينما كان مُكبّل اليدين ومعضوب العينين. وفي 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2018، في أعقاب القبض على عائشة الشاطر ومحمد أبو هريرة و29 آخرين من المحامين والمدافعين عن حقوق الإنسان، أعلنت التنسيقية المصرية للحقوق والحريات، التي توثق حالات الاختفاء القسري واستخدام عقوبة الإعدام وتقديم المساعدة القانونية للضحايا، تعليق عملها في مجال حقوق الإنسان.

واحتجز مسؤولو سجن النساء بالقناطر عائشة الشاطر رهن الحبس الانفرادي داخل زنزانة صغيرة تقتقر للتهوية وبلا مرحاض، من يناير/كانون الثاني 2019 وحتى ديسمبر/كانون الأول 2022. وتعاني عائشة الشاطر من فقر الدم اللاتسّجي، الذي يُعتبر مرضًا نادرًا وخطيرًا يؤثر على الدم، ويزيد من خطر إصابتها بالتهابات ونزيف لا يمكن السيطرة عليه. وعلى الرغم من ذلك، تمنعها السلطات من تلقي الرعاية الصحية المتخصصة والكافية في مستشفى خارجي. وقد تدهورت حالتها الصحية خلال احتجازها، وأدخلت إلى مستشفى قصر العيني مرتين، في أكتوبر/تشرين الأول 2019، بينما كانت مُكبلة اليدين وتنزف نزيفًا حادًا، ونُقلت إليها صفائح دموية. و في أثناء جلسة المحاكمة المنعقدة في 15 مايو/أيار 2022، أمرت محكمة أمن الدولة طوارئ بأن تفحص لجنة من ثلاثة أطباء عائشة الشاطر، لتقديم المشورة حول ما إن كانت تحتاج إلى العلاج خارج السجن. ونظرًا إلى منعها من التواصل مع العالم الخارجي، لا تعلم أسرته ولا محاموها ما إذا كانت قد خضعت للفحص.

ومنذ فبراير/شباط 2023، تزايدت المخاوف بشأن ظروف الاحتجاز القاسية وغير الإنسانية في سجن بدر 3، الواقع على مسافة حوالي 70 كيلومترًا شرقي القاهرة، بعدما تسرّبت رسائل من سجناء تُشير إلى انتشار محاولات الانتحار بين السجناء، الذين تعرضوا للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، بما في ذلك الحرمان المتعمّد من الرعاية الصحية، وتعريضهم للبرد القارص، والخضوع لكاميرات المراقبة على مدار الساعة، وتسليط الأضواء الساطعة عليهم طيلة 24 ساعة يوميًا. ورسمت رسائل السجناء صورة مخيفة لمحتجزين يتضورون جوعًا ويُحتجزون في عزلة. وكان من شأن اليأس من أشكال الظلم التي لحقت بهم على مدى سنوات أن يدفع البعض إلى محاولة الانتحار والبعض الآخر إلى الإضراب عن الطعام. وتزايدت المخاوف بصورة أكبر بعد أن اشتكى

بعض السجناء المحتجزين في سجن بدر 3، خلال جلسة لتجديد الحجز عُقدت عبر الإنترنت يوم 13 مارس/آذار 2023، من تجريدتهم من ملابسهم وتعرضهم للضرب. ومنذ بدء تشغيل مجمع سجون بدر في منتصف عام 2022، منعت السلطات الزيارات العائلية لجميع السجناء في سجن بدر 3. كما يمنع مسؤولو السجن السجناء من إجراء أي اتصالات هاتفية أو كتابية مع أقاربهم، مما يجعلهم من الناحية الفعلية رهن الاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي. ونظرًا لانقطاع الصلات بين المحتجزين والعالم الخارجي، لا تتوفر معلومات تُذكر عن أوضاعهم الحالية، بينما تثار مخاوف بشأن سلامتهم وصحتهم العقلية، وبشأن أنباء عن أن سلطات السجن تفرض إجراءات عقابية على السجناء إذا ما اشتكوا من معاملتهم، بما في ذلك نقل بعضهم إلى أماكن غير معروفة ووضع البعض الآخر رهن الحبس الانفرادي. كما يرفض مسؤولو السجن تسلم إمدادات الطعام والملابس وغيرها من الأساسيات التي يرسلها الأهالي إلى ذويهم المسجونين، بالرغم من الأنماط الموثقة المتمثلة في تقاعس سلطات السجن عن تزويد المحتجزين لديها بما يكفي من الطعام ومياه الشرب والمواد الأساسية للنظافة الشخصية، فضلًا عن الملابس والأغطية الكافية.

وفي 25 أكتوبر/تشرين الأول 2021، أعلن الرئيس عبد الفتاح السيسي عدم تمديد حالة الطوارئ السارية منذ عام 2017، التي أجازت إنشاء محاكم أمن الدولة طوارئ. وتتضمن المادة 19 من القانون المنظم لحالة الطوارئ على استمرار سير المحاكمات التي كانت جارية خلال حالة الطوارئ، حتى بعد رفعها. وتُعتبر الإجراءات القضائية أمام محاكم أمن الدولة طوارئ جائزة بطبيعتها، إذ تحرم المتهمين من الحق في استئناف أحكام الإدانة والعقوبات الصادرة ضدهم أمام محكمة أعلى درجة. ويحتفظ رئيس الجمهورية وحده بسلطة التصديق على الأحكام أو إسقاطها أو تخفيفها أو الأمر بإعادة محاكمة المتهمين. وخلال مرحلة التحقيق وإجراءات المحاكمة في "قضية التنسيقية المصرية للحقوق والحريات"، والتي بدأت في 11 سبتمبر/أيلول 2022، حُرم المتهمون في القضية من التحدث مع محاميهم على أفراد، وخضع بعضهم للتحقيق أمام وكلاء نيابة أمن الدولة العليا بدون حضور محاميهم. وعُقدت جلسات المحكمة سرًا في مجمع سجون بدر، ومُنع المراقبون وأفراد الجمهور وأقارب المتهمين من حضور الجلسات. كما قال محامون إنه لم يُسمح لهم بالاطلاع على ملفات القضية الخاصة بموكليهم خلال التحقيقات. وقالوا أيضًا إن المحكمة استندت إلى أقوال شهود عيان من ضباط قطاع الأمن الوطني، وقبلتها بدون إتاحة الوقت الكافي للدفاع للرد عليها وتفنيدها، ولم تسمح لجميع المتهمين بالتحدث في المحكمة.

لغة المخاطبة المفضلة: اللغة العربية أو الإنكليزية
يمكنكم أيضًا استخدام لغتكم الأم.

يُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 12 مايو/أيار 2023

التحرك العاجل الثاني رقم: UA: 55/22 رقم الوثيقة: MDE 12/6564/2023 مصر التاريخ: 17 مارس/آذار 2023

ويُرجى مراجعة فرع منظمة العفو الدولية في بلدكم، في حال رغبتكم في إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المفضّلة: عائشة الشاطر (صيغ المؤنث)، محمد أبو هريرة (صيغ الذكر).

رابط التحرك العاجل السابق:

<http://www.amnesty.org/ar/documents/mde12/5697/2022/ar/>